1. التنظيم والنظام المعلوماتي

مثلت سنة 2020 السنة المحورية في تنفيذ المخطط المديري للإعلامية، وذلك من خلال تنفيذ أهم المشاريع التالية:

- الشروع في إستغلال التطبيقة الخاصة بالنزاعات والتعويض، وهي تطبيقة مندمجة ضمن النظام المعلوماتي للبنك،
- مواصلة تنفيذ برنامج تعزيز سلامة النظام المعلوماتي للبنك على ضوء توصيات مهمة التدقيق في السلامة المعلوماتية،
- تركيز منظومة رويتر لمتابعة العمليات المتعلقة بالسوق النقدية،
- الشروع في تركيز منظومة تأجيل الأقساط وكذلك وضع تطبيقة خاصة بإعادة الجدولة،
- الشروع في تركيز تطبيقة معلوماتية خاصة بالتصاريح الموجهة إلى البنك المركزي التونسي طبقا للمنشور عدد 06/2017،
- إقتناء وتركيز منظومة للتواصل عن بعد يتم إعتمادها في التواصل بين المصالح المركزية و الفروع الجهوية خصوصا خلال فترة الحجر الصحي،
- دعم آليات العمل عن بعد من خلال تمكين كافة المصالح المركزية من حواسيب محمولة للعمل عن بعد خصوصا خلال فترة الحجر الصحي
- إقتناء وتركيز أنظمة إستغلال (windows 10) لجميع الحواسيب،
- مواصلة دعم إمكانيات البنك من حواسيب العمل والآلات الطابعة.

2. الشروع في تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية

الشروع في تنفيذ برنامج تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية وذلك من خلال القيام بما يلي:

- إنجاز مخطط أعمال خاص بتحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية عن طريق مكتب دراسات خاص والمصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة،
- الحصول على رموز الفروع الجديدة لـ11 فرع من البنك المركزي التونسي و التي تمثل القسط الأول من البرنامج،
- إبرام إتفاقية مع شركة نقديات تونس بخصوص إصدار البطاقات البنكية
- الشروع في تركيز منظومة لقروض تمويل الإستغلال (بطاقات المنتتوجات، دورة تكوينية عن طريق مكتب خاص)

البنك التونسي للتضامن
BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ
BTS BANK

3. الخدمات غير المالية

تتمثل أهم البرامج ذات الصلة بالخدمات غير المالية التي قام بها البنك خلال سنة 2020 فيما يلي:

- إبرام إتفاقية مع مؤسسة رائدة (Startup SWIVER) بخصوص توفير الخدمات للمساعدة وإدارة المؤسسة الصغرى،
- إبرام منشور مشترك مع المندوبية العامة للتنمية الجهوية بخصوص وضع آليات لدراسة وتمويل ومتابعة المشاريع الممولة في إطار برنامج التنمية المندمجة،
- الشروع في وضع الآليات والصيغ في تمويل برنامج نموذجي للإقتصاد الاجتماعي والتضامني.

4. الموازنة الإجتماعية

1.4. الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك 289 موظفا في موفى ديسمبر 2020 مقابل 293 في موفى سنة 2019

توزيع الأعوان حسب الصنف

	العدد	النسبة (%)
إطارات وإطارات عليا	150	51.8
أعوان التسيير	82	28.4
أعوان التنفيذ	57	1.8
المجموع	289	100

توزيع الأعوان حسب النوع الإجتماعي

	العدد	النسبة (%)
رجال	163	56.4
نساء	126	43.6
المجموع	289	100

توزيع الأعوان حسب الفئة العمرية ومكان العمل

	العدد	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	1	0.35
من 25 إلى 35 سنة	19	6.58
من 36 إلى 50 سنة	210	72.66
من 51 إلى 55 سنة	37	12.80
56 سنة وما فوق	22	7.61
المجموع	289	100

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة) حوالي 80% والتي تعتبر عنصرا إيجابيا على مستوى الموارد البشرية المتوفرة بالبنك.

	العدد		النسبة (%)
	رجال	نساء	
المقر الاجتماعي	59	60	41.2
الفروع	104	66	58.8
المجموع	163	126	100

يتمركز قرابة 59% من الموظفين بالفروع الجهوية لدعم نشاط البنك المتميز بالعمل الميداني والتدخل عن قرب.

2.4. التكوين

يحرص البنك على تمكين إطاراته وأعوانه من الإستفادة من عديد الدورات التكوينية خصوصا في المجالات الجديدة ذات الصلة بنشاطه نذكر منها:

- قروض التصرف والإستغلال البنكي
- تمويل الدورة التشغيلية للمؤسسة
- المحاسبة والجباية البنكية
- الصيرفة الإسلامية
- التسويق الرقمي
- لتسجيل بالسجل الوطني للمؤسسات
- التصرف في المغازة والمخزون
- قانون المالية...

عدد المتكونين 45
نفقات التكوين قرابة 60 ألف دينار

كما يتولى البنك تأطير عديد طلبة السنوات النهائية في إعداد مشاريع بحوث التخرج في عديد المجالات ذات الصلة بنشاط البنك من أهمها:

- المبادرة الخاصة وتمويل المؤسسات الصغرى
- التمويل الأصغر
- الصيرفة الإسلامية
- إدارة المخاطر

5. الصندوق الإجتماعي

يتولى البنك التصرف في الصندوق الإجتماعي حسب الإتفاقية المصادق عليها من قبل الجمعية المهنية للبنوك وذلك من خلال إسناد قروض لا غير لفائدة الموظفين بنسبة فائدة تفاضلية ويتم إسناد هذه القروض أساسا لإقتناء أرض أو بناء أو شراء مسكن أو قروض لأغراض إجتماعية محددة بالإتفاقية المشتركة (زواج، ولادة...).

وقد تمت المصادقة على نظام التصرف في موارد الصندوق من قبل مجلس الإدارة في دورته رقم 51 بتاريخ 30 ديسمبر 2009, ويتم البت في الملفات للانتفاع بتدخلات الصندوق عن طريق اللجنة الاستشارية للمؤسسة.

وتتمثل تدخلات الصندوق خلال سنة 2020، في إسناد 25 قرضا بمبلغ جملي في حدود 755 أد.

IV.

تقارير المراقبة لسنة 2020

1

تقرير هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية

التقرير السنوي الخامس للرقابة الشرعية حول نشاط البنك التونسي للتضامن لسنة 2020 المتعلق ببرنامج التمويل الاسلامي YES-TU

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسالم على رسوله الأمين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدة نجلاء بن عبد الله المحترمة/ رئيسة مجلس إدارة البنك التونسي للتضامن ورئيسة الجمعية العامة العادية للمساهمين،

السيدات والسادة مساهمي البنك التونسي للتضامن/ المحترمين،
السيد خليفة السبوعي، المدير العام بالنيابة/ المحترم،

السادة أعضاء مجلس الإدارة/ المحترمين،

السالم عليكم ورحمة الله وبركاته،

بمرور خمس سنوات على تعهد البنك التونسي للتضامن بتنفيذ برنامج التمويل الإسلامي YES-TU الذي بعث بموجب الاتفاقية الدولية المبرمة بين الحكومة التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بتاريخ 27 فيفري 2012 والمتعلقة ببرنامج التمويل الأصغر لدعم التشغيل الذاتي وتنمية الاستثمار لصالح الشباب بالجمهورية التونسية، يسرنا أن نهنئكم بتواصل نشاط هذا البرنامج الرائد وبانخراط كافة الأجهزة والمشرفين عليها في إنجاحه خدمة لسياسة تشغيل الشباب. ولا يفوتنا التنويه بمساهمة السيد محمد كعنيش/ المدير العام السابق، في هذا المجهود ونعبر له عن تمنياتنا له بموفور الصحة والسعادة في مستقبل حياته.

ووفقا للقرار رقم 216D لسنة 2015 الصادر يوم05 أوت 2015 بناء على مداولات اجتماع مجلسكم الموقر المنعقد في دورته رقم (80 (يوم 03 جويلية 2015 والقاضي بتركيز هيئة الرقابة الشرعية واعتماد لائحتها التنظيمية وتسمية عضويها، وتبعا لقرار تجديد المهمة المقترح من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 05 أفريل2019 والمصادق عليه من قبل الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 29 أفريل 2019،

نتولى، بعون الله وتوفيقه، تقديم التقرير السنوي لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية حول نشاط البنك التونسي للتضامن المتعلق بالمعاملات والمنتجات البنكية الإسلامية التي أدارها البنك خلال سنة 2020:

أولا

أطلعت الهيئة على أعمال خلية التدقيق الشرعي الداخلي وعلى تقاريرها حول عينات من ملفات التمويل في كامل مراحلها.

وهي تسجل وقوف المشرفين على هذه الخلية بمراقبة امتثال الموظفين في المصالح والإدارات المعنية للإجراءات التنفيذية المعتمدة وتوجيههم لتدارك بعض الإخلالات، إن وجدت، مقارنة بالعقود المصادق عليها وبالقرارات الصادرة عن الهيئة.

ونود التأكيد على ما جاء في قرارنا لسنة 2020، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر2020 والقاضي بمعالجة تأجيل سداد أقساط منتج المرابحة ومنتج الإجارة تطبيقا لمناشير البنك المركزي التونسي المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لمساندة المؤسسات والمهنيين في مواجهة آثار جائحة الكورونا المستجدة وبغاية تفادي أي إخلال في مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية.

ثانيا

بعد الاطلاع على التقرير الخاص بنشاط وحدة التمويل الإسلامي المستخرج من القوائم المالية الموقوفة في 31 ديسمبر 2020، وكذلك التقرير الصادر عن السيدين مراقبي الحسابات إلى غاية 30 جوان 2020 والمتعلق بتنفيذ برنامج تشغيل الشباب عن طريق منتجي المرابحة و الإجارة، نسجّل توصّل البنك التونسي للتضامن لتفعيل المصادقات بنسق مرضي واستعمال كل الموارد المتأتية من اتفاقية المضاربة ومن المبالغ المستخلصة بحيث تمكّن البنك من صرف ما يزيد عن 5،92 مليون دينار منها 40 مليون دينار بصيغة المرابحة و5،52 مليون دينار بصيغة الإجارة.

وبهذه المناسبة، نذكر بما ورد في تقريرنا لسنة 2019 بمواصلة السعي إلى استجلاء فرص جديدة لتعبئة موارد من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أو من مؤسسات تمويل داخلية أو خارجية أخرى، وبدعوتنا لمجلس الإدارة وللمشرفين على البنك بإيلاء هذه الشريحة من الباعثين كل العناية والمساعدة وتخصيص جزء من إمكانيات البنك الذاتية المتاحة حسب القوائم المالية الموقوفة لصيغ التمويل المتطابقة مع معايير الصيرفة الإسلامية للسنوات القادمة.

وفيما عدى ذلك، فإننا نصرح أن عمليات البنك تحت هذا العنوان كانت مطابقة لمبادئ وأحكام الصيرفة الإسلامية.

ثالثا

تسجّل الهيئة تبعا لتوصيات تقريرها السابق بمناسبة إصدار دليل الإجراءات، أن البنك طور منظومته الإعلامية بإضافة تطبيقة خاصة لتفرد التصرّف في غرامات التأخير ومتابعة الاستخلاصات المتعثرة من الحرفاء المماطلين وتفرض تجنيب تلك الغرامات (البالغ مجموعها 78400د) من إيرادات نشاط المرابحة (بما قدره 67500د) ومن إيرادات نشاط الإجارة (بما قدره

10900د)، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

وفي الختام، نهنئ السادة المساهمين والقائمين على البنك التونسي للتضامن بالنتائج الطيبة والمتواصلة، سائلين المولى العلي القدير بأن يكلل أعمالكم بالنجاح والتقدم وأن يرفع عنا وعن سائر البشرية كل الجوائح، والأوبئة، والحروب، والفتن. إنه سميع مجيب.

حرر بتونس في 19 مارس 2021
هيئة الرقابة الشرعية

رئيس الهيئة
الدكتور منير التليلي

عضو الهيئة
الأستاذ محفوظ الباروني

2

التقرير العام والتقرير الخاص لمراقبي الحسابات لسنة 2020

Consulting & Auditing ICCA

Société d'Expertise Comptable Inscrite à l'OECT
Rce. Cité Jardins 1- Avenue Alain Savary 1082 Tunis
Tél : 71 842 350 -Fax : 71 891 838

GROUPEMENT
CWG-CRD
Wajdi GUERFALA- Rafik DAOUED

Espace Tunis, Immeuble H - Etage M - appt. 1.6
Montplaisir 1073 Tunis -Tunisie
Tél: 71 904 252 , Fax: 71 904 256

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2020

Mesdames, Messieurs les Actionnaires
De La Banque Tunisienne De Solidarité-BTS BANK

I- Rapport sur l'audit des états financiers

1- Opinion

En exécution du mandat de commissariat aux comptes que vous avez bien voulu nous confier lors de votre assemblée générale ordinaire du 29 avril 2019, nous avons effectué l'audit des états financiers de la **Banque Tunisienne De Solidarité « BTS BANK »**(la « Banque ») qui comprennent le bilan arrêté au 31 décembre 2020, l'état des engagements hors bilan, l'état de résultat et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes, y compris le résumé des principales méthodes comptables.

Ces états financiers font ressortir des capitaux propres positifs de **92 821 KDT**, y compris le résultat bénéficiaire net de l'exercice s'élevant à **4 500 KDT**.

À notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la Banque au 31 décembre 2020, ainsi que des résultats de ses opérations et de ses flux de trésorerie, conformément au système comptable des entreprises.

2- Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilité de l'auditeur pour l'audit des états financiers » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la banque conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

3- Questions clés de l'audit

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états financiers pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Nous avons déterminé que les questions décrites ci-après constituent les questions clés de l'audit qui doivent être communiquées dans notre rapport.

3-1-Prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits

Point clé d'audit :

Au 31 décembre 2020, les intérêts et revenus assimilés et les commissions, portés au niveau du résultat, totalisent respectivement 46 780 KDT et 5 748 KDT, soit 99% du total des produits d'exploitation bancaire enregistrés au titre de l'exercice 2020.

Les méthodes de prise en compte des intérêts et revenus assimilés ainsi que les commissions sont décrites au niveau des notes aux états financiers 2.2.2 « Règles de prise en compte des intérêts et commissions sur les engagements ».

Bien que la majeure partie de ces revenus soit générée et comptabilisée automatiquement par le système d'information de la banque, nous avons considéré que la prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits constitue un point clé d'audit en raison du volume important des transactions et de l'importance de cette rubrique par rapport au total des produits d'exploitation bancaire.

Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque

Dans le cadre de notre audit des comptes, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants :

- Un examen des politiques, des processus et des contrôles mis en place par la banque en vue de la reconnaissance et la comptabilisation des revenus ;
- L'évaluation de l'environnement informatique compte tenu de la génération et de la prise en compte automatique des revenus en comptabilité ;
- La vérification du respect de la norme comptable NCT 24 relative aux « engagements et revenus y afférents dans les établissements bancaires » en matière de prise en compte des revenus et de séparation des exercices comptables ;
- La réalisation de procédés analytiques sur l'évolution des intérêts et des commissions ;
- La fiabilité des méthodes de réservation des intérêts ;
- La vérification du caractère approprié des informations fournies dans les notes aux états financiers.

3-2-Classification des créances et estimation des provisions

Point clé d'audit :

Au 31 décembre 2020, les créances envers les clients s'élèvent à 1 294 916 KDT, les provisions constituées en couverture des risques rattachés à ces créances s'élèvent à 51 240 KDT et les intérêts à recevoir sur ressource spéciale et agios réservés ont atteint 52 066 KDT.

Conformément à la circulaire de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24 du 17 décembre 1991, relative à la division, couverture et suivi des engagements, la Banque doit constituer des provisions à affecter spécifiquement à tout actif classé, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues. La constitution de ces provisions pour couverture des actifs classées est une question clé de notre audit, étant donné que la valeur des engagements est significative dans les états financiers arrêtés au 31 décembre 2020 (82% de la valeur des actifs de la banque). Dans le cas de la Banque Tunisienne de Solidarité, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues de la part du Fonds National de Garantie (FNG), qui consistent à ce que, si une relation de la banque s'avère insolvable et après épuisement de toutes les voies de recours judiciaires, le FNG assure le remboursement de 90% du principal de la créance impayée.

Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque

Nous avons, à partir des entretiens avec la direction et de l'examen des procédures de contrôle mises en place par la Banque, pris connaissance de la méthode d'évaluation du risque de contrepartie et la constatation des provisions nécessaires compte tenu des garanties obtenues. La méthode de classification des engagements de la Banque repose principalement sur l'antériorité de la créance.

Nous avons ainsi poursuivi la démarche d'audit suivante :

- Le rapprochement de la situation des engagements de la clientèle aux données comptables;
- S'assurer de la capacité de la Banque à satisfaire les exigences de dépôt de dossiers d'exécution de la garantie recevables par le Fonds National de Garantie ;
- La fiabilité des informations fournies par le management de la Banque au sujet de sa capacité à exécuter la garantie FNG

4- *Rapport de gestion*

La responsabilité du rapport de gestion incombe au Conseil d'Administration. Notre opinion sur les états financiers ne s'étend pas au rapport de gestion et nous n'exprimons aucune forme d'assurance que ce soit sur ce rapport.

En application des dispositions de l'article 266 du code des sociétés commerciales, notre responsabilité consiste à vérifier l'exactitude des informations données sur les comptes de la banque dans le rapport de gestion par référence aux données figurant dans les états financiers. Nos travaux consistent à lire le rapport de gestion et, ce faisant, à apprécier s'il existe une incohérence significative entre celui-ci et les états financiers ou la connaissance que nous avons acquise au cours de l'audit, ou encore si le rapport de gestion semble autrement comporter une anomalie significative. Si, à la lumière des travaux que nous avons effectués, nous concluons à la présence d'une anomalie significative dans le rapport de gestion, nous sommes tenus de signaler ce fait.

Nous n'avons rien à signaler à cet égard.

5- *Responsabilités de la direction et des responsables de la gouvernance à l'égard des états financiers*

Le Conseil d'Administration est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément aux principes comptables généralement admis en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la banque à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité d'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la banque ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la banque.

6- *Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers*

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance

raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit, réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- Nous identifions et évaluons les risques que les états financiers comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne;
- Nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées dans les circonstances ;
- Nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;
- Nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des évènements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité de la banque à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états financiers au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des évènements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener la banque à cesser son exploitation.
- Nous évaluons la présentation d'ensemble, la forme et le contenu des états financiers, y compris les informations fournies dans les notes, et apprécions si les états financiers représentent les opérations et évènements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle.
- Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit.
- Nous fournissons également aux responsables de la gouvernance une déclaration précisant que nous nous sommes conformés aux règles de déontologie pertinentes concernant l'indépendance, et leur communiquons toutes les relations et les autres facteurs qui peuvent raisonnablement être considérés comme susceptibles d'avoir des incidences sur notre indépendance ainsi que les sauvegardes connexes s'il y a lieu.
- Parmi les questions communiquées aux responsables de la gouvernance, nous déterminons quelles ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée : ce sont les questions clés de l'audit. Nous décrivons ces questions dans notre

rapport, sauf si des textes légaux ou réglementaires en empêchent la publication ou si, dans des circonstances extrêmement rares, nous déterminons que nous ne devrions pas communiquer une question dans notre rapport parce que l'on peut raisonnablement s'attendre à ce que les conséquences néfastes de la communication de cette question dépassent les avantages pour l'intérêt public.

II- Rapport relatif aux obligations légales et réglementaires

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par les normes publiées par l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie et par les textes règlementaires en vigueur en la matière.

1- Efficacité du système de contrôle interne

En application des dispositions de l'article 3 de la loi 94-117 du 14 novembre 1994, telle que modifiée par la loi 2005-96 du 18 octobre 2005, portant promulgation réorganisation du marché financier, nous avons procédé à une évaluation générale portant sur l'efficacité du système de contrôle interne de la banque. À ce sujet, nous rappelons que la responsabilité de la conception et de la mise en place d'un système de contrôle interne ainsi que la surveillance périodique de son efficacité et de son efficience incombent à la direction et au conseil d'administration.

Sur la base de notre examen, nous n'avons pas identifié des déficiences importantes du contrôle interne. Un rapport traitant des faiblesses et des insuffisances identifiées au cours de notre audit a été remis à la Direction Générale de la Banque.

2- Conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières à la réglementation en vigueur

En application des dispositions de l'article 19 du décret n°2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par la banque avec la réglementation en vigueur.

La responsabilité de veiller à la conformité aux prescriptions de la réglementation en vigueur incombe au Conseil d'Administration.

Sur la base des diligences que nous avons estimées nécessaires de mettre en œuvre, nous n'avons pas détecté d'irrégularité liée à la conformité des comptes de la banque avec la réglementation en vigueur.

Tunis, le 02/04/2021
Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet ICCA	P/Groupement CWG - CRD
Anis SMAOUI	Wajdi GUERFALA

GUERFALA WAJDI
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes
Tél: 71 904 252 - 54 236 849
Email: wajdiguerfala@yahoo.fr

Consulting & Auditing ICCA

Société d'Expertise Comptable Inscrite à l'OECT
Rce. Cité Jardins 1- Avenue Alain Savary 1082 Tunis
Tél : 71 842 350 -Fax : 71 891 838

GROUPEMENT
CWG-CRD
Wajdi GUERFALA- Rafik DAOUED

Espace Tunis, Immeuble H - Etage M - appt. 1.6
Montplaisir 1073 Tunis -Tunisie
Tél: 71 904 252 , Fax: 71 904 256

RAPPORT SPECIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2020

Mesdames, Messieurs les actionnaires
***de la Banque Tunisienne de Solidarité*-BTS BANK-**

En application des articles 43 et 62 de la loi n° 2016-48 relative aux banques et aux établissements financiers et de l'article 200 et suivants et de l'article 475 du code des sociétés commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions conclues et les opérations réalisées au cours de l'exercice 2020.

Notre responsabilité est de nous assurer du respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte in fine dans les états financiers. Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé. Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation

I. Conventions nouvellement conclues au cours de l'exercice clos le 31 décembre 2020(Autres que les rémunérations des dirigeants) :

Nous vous informons que nous n'avons pas été informés de nouvelles conventions ou opérations conclues en 2020 et rentrant dans le champ d'application des articles susvisés.

Par ailleurs nos travaux n'ont pas révélé l'existence de pareilles opérations.

II. Opérations réalisées relatives à des conventions antérieures

L'exécution des conventions conclues par la « BTS BANK » pour la gestion de la ligne de financement des microcrédits et celles pour la gestion des ressource FONAPRAM, FOSDAP, et le ministère de la formation professionnelle et de l'emploi se sont poursuivies.

Les commissions perçues par la BTS BANK au titre de ces conventions au cours de l'exercice 2020 se détaillent comme suit :

Désignation	Montant au 31/12/2020 en KDT
Commissions de gestion lignes MICRO CREDIT	1 341
Commissions de gestion du programme art 11 LF 2017 MC	368
Commissions de gestion FONAPRAM	442

Désignation	Montant au 31/12/2020 en KDT
Commissions de gestion ONA-FR	311
Commissions de gestion Prêt Participatif LFC (LFC 2015)	1
Commissions de gestion INTILAK	151
Commissions de gestion Ministère de la Femme	341
Commissions de gestion BTP	102
Commissions de gestion FOSDAP	4
Commissions de gestion Prog. ENTREPRISE SOLIDAIRE	1
Commissions de gestion GREEN STAT UP	11
Commissions de gestion STAT UP Education	290
Commissions de gestion STAT UP Commune	23
TOTAL	3 386

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre conseil d'administration ne nous a pas avisés d'aucune convention, au titre de l'exercice 2020, rentrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés.

III-Obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants

1. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants tels que visés par l'article 200 (nouveau) II § 5 du Code des Sociétés Commerciales se détaillent comme suit :

1-1- La rémunération du Directeur Général a été fixée par l'arrêté de la présidence du gouvernement du 24 avril 2017, et ce, selon la première modalité du décret gouvernemental n°2015-2217 du 11 décembre 2015, fixant le régime de rémunération des chefs d'établissement et des entreprises publics et des sociétés à majorité publique. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses indemnités et primes, d'un quota de 500 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement des frais téléphonique.

À la suite du départ à la retraite du Directeur Général au 31/12/2020, le conseil d'administration dans sa réunion du 12 février 2021, a décidé de lui attribuer une indemnité de départ à la retraite équivalent à 6 mois de salaires et une indemnité de congés payé équivalent à 3 mois de salaire, calculées sur le dernier salaire perçu.
Par ailleurs, le conseil d'administration a décidé également de constituer une provision, inscrite dans les passifs, d'un montant de 705 240 DT, qui correspond à la régularisation de la rémunération du Directeur Général par rapport au décret gouvernemental n° 2015-968 du 06/08/2015et à sa décision lors de sa réunion du 15/04/2019.
L'encours des crédits accordés par la Banque Tunisienne de Solidarité à son Directeur Général s'élève au 31 décembre 2020 à 32 453 DT.

1-2- La rémunération du Directeur Général Adjoint nommé par décision du conseil d'administration lors de sa réunion du 14 Février 2014, est fixée par référence aux termes de la convention collective nationale du personnel des banques et des établissements financiers. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses indemnités et primes, d'un quota de 400 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement de frais téléphoniques.

- L'encours des crédits accordés par la Banque Tunisienne de Solidarité à son Directeur Général Adjoint s'élève au 31 décembre 2020 à 204 613 DT.

2. Les Jetons de présence et indemnités spécifiques revenant aux administrateurs, présidents et membres des comités émanant du conseil d'administration :

L'assemblée générale ordinaire tenue le 30 Juin 2020 a fixé les montants au titre de l'exercice 2020, des jetons de présence et des primes revenant aux administrateurs, présidents et membres des comités émanant du conseil d'administration comme suit :

- Jetons de présence : 5 000 DT bruts par administrateur ;
- Indemnités nette de 1 000 DT pour chaque réunion au profit du président de chaque comité émanant du conseil d'administration sans dépasser 6 000 DT nets par exercice pour chaque président du comité ;
- Indemnités nette de 500 DT pour chaque réunion au profit de chaque membre des comités émanant du conseil d'administration sans dépasser 3 000 DT nets par exercice pour chaque membre des comités.

3. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants, tels qu'ils ressortent des états financiers de l'exercice clos le 31 décembre 2020, se présentent comme suit :

(En DT)

Nature de la rémunération	Directeur général		Directeur général Adjoint		Administrateurs et membres de comités	
	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2020	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2020	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2020
Avantages à court terme	211 892		189 894	34 775	72 500	151 500
Avantages postérieurs à l'emploi	-	-	1 666	22 790	-	-
Indemnité de départ à la retraite et congés payés	115 314	115 314				
Provision pour régularisation de la rémunération du DG	705 240	705 240				
Total	**1 032 446**	**840 554**	**191 560**	**57 565**	**72 500**	151 500

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des textes de loi sus-indiqués.

Tunis, le 02/04/2021
Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet ICCA
Anis SMAOUI

P/Groupement CWG - CRD
Wajdi GUERFALA

GUERFALA WAJDI
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes
Tél: 71 904 252 - 54 236 849
Email: wajdiguerfala@yahoo.fr

.V

القوائم المالية وتحليلها

1. القوائم المالية

1.1. الموازنــة

(بالألف دينار)	31/12/2019	31/12/2020	مبلغ التغيير	نسبة التغيير
الأصـول				
الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	11 861	20 053	8 192	69%
مستحقاف على المؤسسات المالية والبنكية	264 239	226 880	-37 359	-14%
مستحقات على الحرفاء	1 191 249	1 294 916	103 667	9%
محفظة السندات التجارية	1 604	1 415	-189	-12%
الأصول الثابتة	7 068	8 753	1 685	24%
أصول أخرى	37 612	34 322	-3 290	-9%
مجموع الأصـول	**1 513 633**	**1 586 339**	**72 706**	**5%**
الخصـوم				
البنك المركزي و م ص البريدية	1 995	1 875	-120	-6%
المؤسسات المالية والبنكية	77	77	0	0%
ودائع وأموال الحرفاء	19 895	22 267	2 372	12%
موارد خصوصية	1 304 834	1 380 090	75 256	6%
خصوم أخرى	98 596	89 209	-9 387	-10%
مجموع الخصوم	**1 425 397**	**1 493 518**	**68 121**	**5%**
الأمــوال الذاتيـة				
رأس المال	60 000	60 000	0	0%
الإحتياطات	7 504	9 026	1 522	20%
أرباح مؤجلة	11 558	19 295	7 737	67%
نتيجة الفترة	9 174	4 500	-4 674	-51%
مجموع الأمـوال الذاتيـة	**88 236**	**92 821**	**4 585**	**5.2%**

البنك التونسي للتضامن
BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ
BTS BANK

2.1. التعهدات خارج الموازنــة

(بالألف دينار)	31/12/2019	31/12/2020
الخصـوم المحتملة		
كفالات وضمانات مقدمة	595	648
التزامات مقدمة	-	-
مجموع الخصـوم المحتملة	**595**	**648**
التعهدات المقدمة		
تعهدات التمويل المقدمة	110 076	87 310
تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)	-	-
مجموع التعهدات المقدمة	**110 076**	**87 310**
التعهدات المقبولة		
التعهدات التمويل المقبولة	61 114	72 692
ضمانات مقبولة	1 157 353	1 257 442
مجموع التعهدات المقبولة	**1 218 467**	**1 330 134**

3.1. قائمــة النـتـائــج

(بالألف دينار)	31/12/2019	31/12/2020	مبلغ التغيير	نسبة التغيير
إيرادات الإستغلال البنكي	58 118	52 531	5 587	9.6%
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	51 859	46 780	5 079	9.8%
عمولات	6 256	5748	508	8.1%
أرباح متأتية من محفظة سندات تجارية و عمليات مالية	3	3	-	-
أعباء الإستغلال البنكي	6 140	6 043	97	1.6%
فوائد مدينة	6 140	6 043	97	1.6%
الناتج البنكي الصافي	51 978	46 488	5 490	10.6
مخصصات المدخرات	5 834	6 556	722	12.4%
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح على حافظة الاستثمار	296	167	129	43.6%
إيرادات إستغلال أخرى	119	293	174	146.2%
الأجور	19 011	19 960	949	5%
أعباء الإستغلال العامة	7 473	6 821	652	8.7%
مخصصات الإستهلاكات	1 411	1 848	437	31%
نتيجة الإستغلال	**18 072**	**11 429**	**6 643**	**36.8%**
ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى عادية	44	178	134	304.5%
الأداء على الشركات	8 236	4 538	3 698	44.9%
نتيجة الأنشطة العادية	**9 880**	**7 069**	**2 811**	**28.5%**
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	706	2 569	1 863	263.9%
النتيجة الصافية	**9 174**	**4500**	**4 674**	**50.9%**
تغيرات محاسبية	-	-	-	-
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	**9 174**	**4500**	**4 674**	**50.9%**

4.1. جـدول التدفّقـات النقديـة

(بالألف دينار)	31/12/2019	31/12/2020
نشـــاط الاستغـــلال		
مداخيل الاستغلال البنكي	56 917	51 754
أعباء الإستغلال البنكي	71	307
إيداعات أو سحوبات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى	-	-
اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء	43 458	90 282
إيداع أو سحب ودائع الحرفاء	7 227	562
مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين	18 920	19 737
تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال	23 833	25 436
الأداء على الشركات	6 139	11 574
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال	42 731	95 018
نشـــاط الإستثمـــار		
فوائد ومرابيح متأتية من محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات أصول ثابتة	1 259	3 533
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار	1 259	3 533
نشـــاط التمويـــل		
إصدار أسهم	-	-
تسديد ديون	8 390	6 896
زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية	87 211	76 416
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل	78 821	69 520
تغيرات صافية في السيولة المالية وما يعادلها خلال السنة المالية	34 831	29 031
السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية	238 565	273 396
السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية	273 396	244 365

2. تحليل القوائم المالية لسنة 2020

سجل البنـك نموا في حجم موازنتـه بنسبة 4,8 % لتبلغ ما قيمته 1 586,339 مليون دينار (م د) فـي 31 ديسمبر 2020 مقابل 1 513,633 م د في نهاية سنة 2019.

سجل صافي القروض الجارية المسندة من قبل البنك لتمويل الإقتصاد الوطني الذي يمثل بمفرده 82 % من أصول البنك، تطورا بنسبة 8,7 % بالمقارنة مع السنة السابقة،

سجل بند الموارد الخصوصية والإقتراضات الذي يستأثر بنسب 92 % من مجموع الخصوم في موفى سنة 2020 نموا بنسبة 5,8 %.

كما حقق البنك في 31 ديسمبر 2020 ناتجا بنكيا صافيا بـ46,488 م د مسجلا بذلك تراجعا بـنسبة 10,6 % مقارنة بما حققه البنك خلال سنة 2019. ويعود ذلك أساسا تفشي جائحة الكورونا خلال سنة 2020.

وقد سجل البنك تبعا لذلك تراجعا في نتيجة الإستغلال لسنة 2020 بنسبة 36,8 % لتبلغ 11,429 م د مقابل 18,072م د خلال سنة 2019.

أما على صعيد النتيجة الصافية، فقد سجل البنك خلال سنة 2019 نتيجة ربحية بـ4,5 م د مقابل أرباح بـ9,174 م د خلال سنة 2019.

1.2. الموارد

1.1.2. الأموال الذاتية

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 92,821 م د في 31 ديسمبر 2020 مقابل 88,236 م د سنة 2019. مسجلة تطورا بنسبة 5,2 % مقارنة بسنة 2019.
وبذلك تتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (60 م د) وإحتياطات قدرها 9,026 م د ونتائج ايجابية مؤجلة بمبلغ 19,295 م د ونتيجة صافية إيجابية لسنة 2020 في حدود 4,5 م د.

2.1.2. الموارد الأخرى

بلغت الموارد الأخرى للبنك 1 493,518 م د في موفى سنة 2020 مقابل 1 425,397 م د في سنة 2019، وهي موزعة كما يلي:

3.1.2. الإقتراضات والموارد الخصوصية

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2020 بمبلغ قدره 75,256 م د إذ بلغت 1 380,090 م د مقابل 304,8341 م د في موفى سنة 2019. أي بنسبة تطور تقدر بـ5,8 %.

وتتوزع هذه الموارد كما يلي:

أ. موارد تصرّف للحساب

وتتوزع الموارد المالية التي يتصرف فيها البنك للحساب كما يلي:

المـــوارد	المبلغ (م د)	النسبة (٪)
خط تمويل منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	245,251	31,0
الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بلاصناعات التقليدية والمهن الصغرى	186,093	23,6
آلية اعتماد الانطلاق	111,535	14,1
برنامج قانون الملاية لسنة 2017 (الفصل 11) قروض صغيرة	99,054	12,5
آلية قروض الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية	37,299	4,7
برنامج جيل جديد (مقاولات صغرى 1)	23,056	2,9
برنامج رائدة (خط تمويل وزارة المرأة)	23,045	2,9
برنامج تمويل الزراعات الكبرى (وزارة الفلاحة) (قروض صغيرة)	14,000	1,0
برنامج جيل جديد (وزارة التربية)	10,820	1,4
برنامج جيل جديد (بلديات)	8,183	1,0
برنامج قانون الملاية التكميلي لسنة 2015 (الفصل 6)	8,066	1,0
برنامج التمويل لشركة فسفاط قفصة	4,528	0,6
برنامج موؤسسة (ETAP) قروض صغيرة	3,664	0,5
الرصيد الصافي للصندوق الخاص بلاتنمية الفلاحية	2,777	0,4
برنامج صندوق الصداقة القطري	2,482	0,3
برنامج جيل جديد (green start up)	2,193	0,3
برنامج التعاون التونسي البلجيكي (قروض صغيرة)	1,857	0,2
برنامج توفير التمويل الذاتي BRITCH GAZ	1,539	0,2
البرنامج الجهوي للتنمية	1,100	0,1
برنامج توفير التمويل الذاتي لمؤسسة (ETAP) تطاوين 2	0,692	0,1
برنامج قروض المساهمة PNUD	0,588	0,1
برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل	0,541	0,1
برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)	0,444	0,1
برنامج توفير التمويل الذاتي لمؤسسة (ETAP) تطاوين 1	0,422	0,1
برامج أخرى	0,657	0,1
المجموع	**789,886**	**100,0**

ب. إقتراضات وموارد خصوصية

وتتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك في 31 ديسمبر 2020 كما يلي:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
إعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى	320,100	54,4
قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	115,728	19,7
خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية	73,813	12,5
برنامج قانون المالية لسنة 2017 الفصل 11 تمويل مشاريع صغرى	78,666	13,4
المجموع	**588,307**	**100,0**

4.1.2. ودائع وأموال الحرفاء

بلغ رصيد ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك في موفى سنة 2020 ما قدره 22,267 م د مقابل 19,895 م د في موفى سنة 2019 ويمثل الحسابات الخاصة لتمويل المشاريع الصغرى والإجارة بـ9,564 م د في حين تمثل المبالغ الأخرى رصيد الحسابات الجارية للحرفاء.

5.1.2. البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

إستقرت المبالغ المرصودة بالخزينة العامة للبلاد التونسية والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية في موفى سنة 2020 في حدود مبلغ قدره 1,875 م د مقابل1,995 م د سنة 2019.

6.1.2. الخصوم الأخرى

تراجع بند الخصوم الأخرى من 98,596 م د سنة 2019 ليبلغ 89,209 م د في موفى 2020. وتمثل بالخصوص: مبالغ للدفع لفائدة مزودي باعثي المشاريع الصغرى (51,624 م د) عمولات ضمان للدفع لفائدة الصندوق الوطني للضمان (14,720 م د) أعباء وأجور للدفع (9,732 م د) وضرائب وأداءات للدفع (6,287 م د).

2.2. الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 103,667 م د أي بنسبة 8,7% لترتفع من 1191,249 م د في نهاية سنة 2019 إلى 1 294,916 م د في موفى سنة 2020. وتتوزع هذه المستحقات كما يلي:

مستحقات على الحرفاء (م د)	2019	2020	مبلغ التغيير
موارد عادية	217,040	221,361	4,321
موارد خصوصية (الإقتراضات)	425,229	302,810	- 122,419
موارد خصوصية (خطوط تمويل تصرف للحساب)	631,735	563,546	- 68,189
قروض في طور النزاعات	-	304,160	304,160
الحسابات المدينة	3,701	2,518	- 1,183
مستحقات أخرى على الحرفاء	2,662	3,825	1,163
مجموع القروض الجارية على الحرفاء	**1 280,367**	**1 398,220**	**117,853**
الفوائض المخصصة	- 43,389	- 50,694	- 7,035
المدخرات	- 45,729	- 51,240	- 5,511
فوائض للقبض للقروض الممولة في إطار التصرف للحساب	-	- 1,370	-
مجموع القروض الجارية الصافية على الحرفاء	**1 191,249**	**1 294,916**	**105,037**

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

ارتفع مبلغ هذا البند من 11,861 م د سنة 2019 إلى 20,053 م د في 31 ديسمبر 2020.

مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2020 تراجعا بنسبة 14,1% أي من 264,239 م د في نهاية سنة 2019 إلى 226,880 م د في 31 ديسمبر 2020. وتمثل فائض السيولة الموظفة بالسوق النقدية على مدة قصيرة المدى لتمكين البنك من الإيفاء بتعهداته على مستوى صرف القروض وخلاص المزودين.

الأصول الثابتة

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الإستهلاكات في موفى سنة 2020 ما قدره 8,753 م د مقابل 7,068 م د في نهاية سنة 2019.

محفظة المساهمات

بلغ المبلغ الصافي لهذا البند ما قدره 1,604م د في سنة 2019 مقابل 1,983م د في نهاية سنة 2018. وتمثل مساهمات البنك بالشركات الجهوية ذات رأسمال مخاطر (1,470 م د) والشركة التونسية للمقاصة (70أد) والشركة التونسية للضمان (20 أد) .

أصول أخرى

تراجع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 3,290 م د أي بنسبة 8,7% إذ بلغ 34,322 م د في موفى سنة 2020 مقابل 37,612 م د في نهاية سنة 2019.

3.2. التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض خلال سنة 2019 تراجعا مقارنة بسنة 2019 حيث تقدر هذه التعهدات بـ87,310 م د في 31 ديسمبر 2020 مقابل 110,076 م د في 31 ديسمبر 2019. إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 1 218,467 م د سنة 2019 إلى 330,134 1 م د في موفى سنة 2020. وتتمثل أساسا تعهدات ضمان مقبولة من الصندوق الوطني للضمـــان بـ562,307 م د وموارد يتصرف فيها البنك للحساب بإعتمادات قدرها 695,135 م د.

4.2. النتائج

الناتج البنكي الصافي

سجل الناتج البنكي الصافي خلال سنة 2020 جراء تفشي جائحة الكورونا تراجعا بنسبة 10,6% أي من 51,978 م د سنة 2019 إلى 46,488 م د خلال سنة 2020.

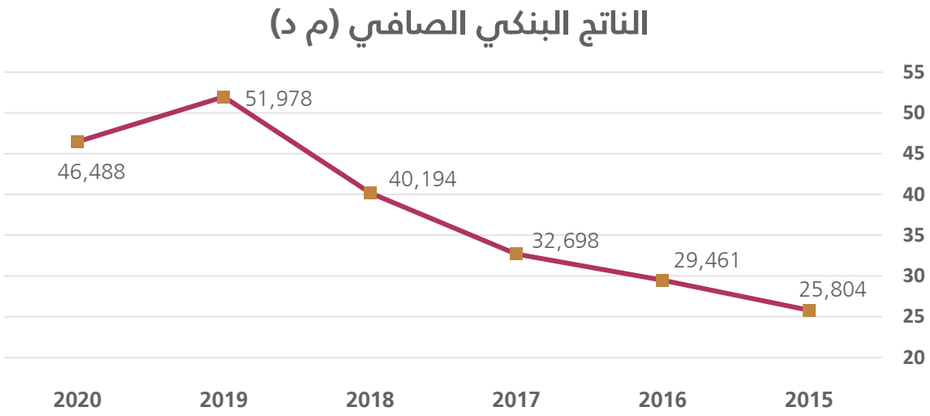

وتمثل حصة المداخيل المتأتية من الفوائد 89% من مجموع ايرادات البنك لسنة 2020.

وسجلت إيرادات البنك من العمولات تراجعا بنسبة 8,1% خلال سنة 2020 أي من 6,256 م د خلال سنة 2019 إلى 5,748 م د سنة 2020.

الأعباء التشغيلية

سجلت الأجور وأعباء نفقات التسيير ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2020 حيث بلغت 26,781 م د مقابل 26,484 م د خلال سنة 2019. ويبرز الرسم البياني التطور السنوي لهذه الأعباء:

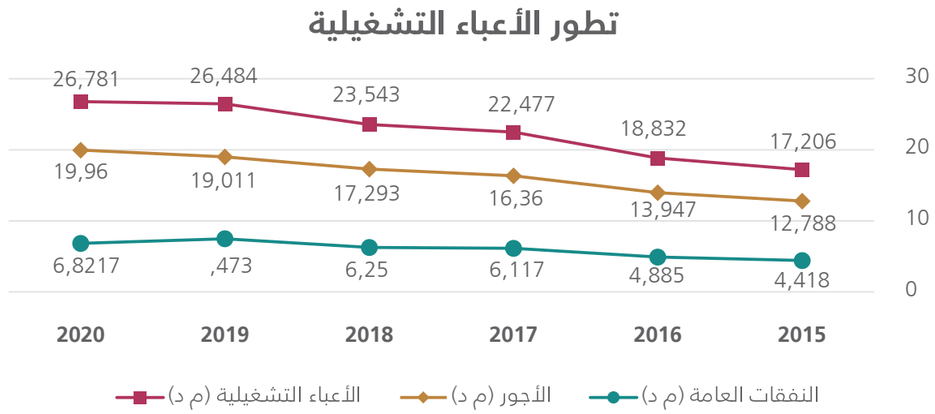

وتبعا لمستوى الأعباء التشغيلية والناتج البنكي الصافي، فقد إستقر ضارب الإستغلال في نسبة قدرها 57,6% في نهاية سنة 2020 مقابل 50,9% خلال سنة 2019.

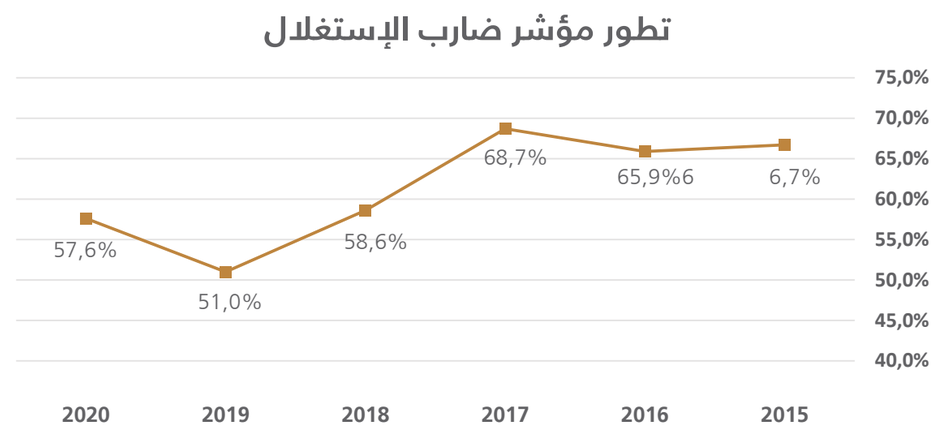

نتيجة الإستغلال

سجل البنك في موفى سنة 2020 نتيجة إستغلال إيجابية بقيمة 11,429 م د مقابل 18,072 م د في موفى سنة 2019 أي تراجعا بنسبة 36,8%.

مع الإشارة إلى أن البنك حافظة على توخي سياسة حذرة خلال سنة 2020 بتخصيص مدخرات بلغت 6,723 م د مقابل مدخرات بـ 6,130 م د خلال السنة السابقة. وذلك لتغطية خاصة مخاطر عدم إستخلاص القروض طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي في الغرض.

النتيجة الصافية

سجل البنك خلال سنة 2020 نتيجة صافية ربحية 4,5 م د مقابل نتيجة صافية 9,174 مليون دينار خلال سنة 2019. وبذلك يحافظ على الوتيرة للنتائج الإيجابية المسجلة خلال السنوات السابقة، وذلك بالرغم من الإنعكاسات السلبية لتفشي جائحة الكورونا خلال سنة 2020.

ويبرز الرسم التالي التطور المتواصل للنتائج الصافية للبنك خلال الفترة 2020-2012 (أد):

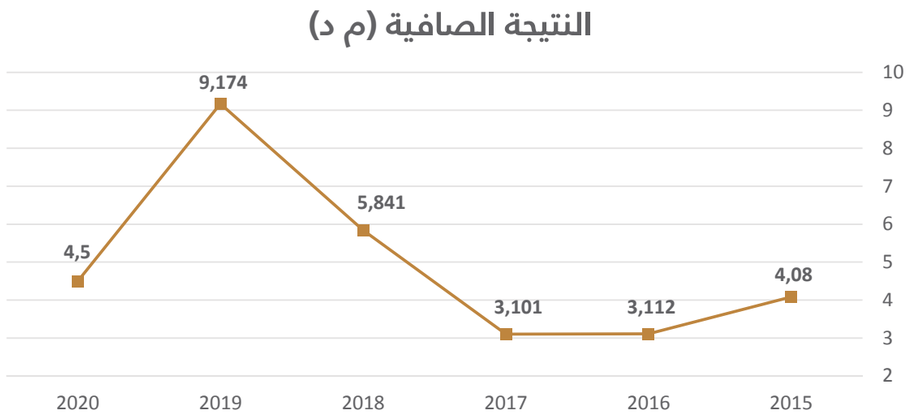

3. أبرز المؤشرات

4,5 م.د
تحقيق نتيجة ايجابية للسنة السادسة على التوالي

% 36.9
نسبة كفاية رأس المال
الحد الأدنى القانوني
10%

+4.8 %
ارتفاع مجموع الموازنة من 1513.6 م.د الى 1586.3م.د

%40
نسبة كلفة الاستثمار المخصصة للباعثين من أصحاب الشهائد العليا

- ارتفاع الأموال الذاتية بنسبة 5.2 ٪ إلى 92.821 م.د

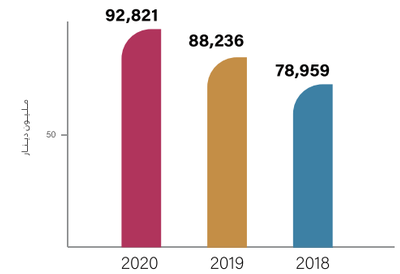

الأموال الذاتية
+ 5.2 %

- ارتفاع جاري القروض للحرفاء بـ8.7٪ الى 1294 م.د

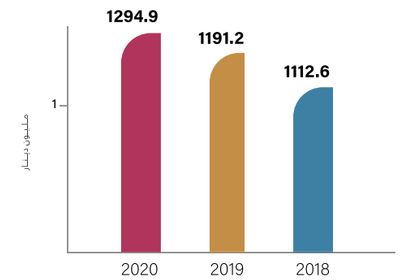

جاري القروض للحرفاء
+ 8.7 %
100% الحد الأدنى

- ارتفاع السيولة من229.5٪ الى367.2٪

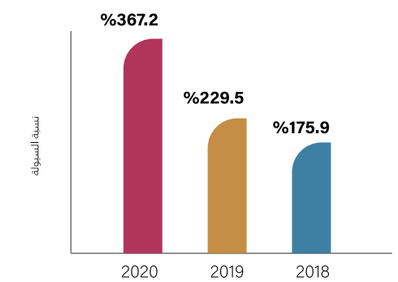

نسبة السيولة
+ 137,7 %
100% الحد الأدنى

VI.

قرارات الجلسة العامة العادية للبنك لسنة 2020

القرار الأول

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 23 أفريل 2021، بعد إطلاعها على:

- تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2020 وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2020،
- تقرير نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2020،
- تقريري مراقبي الحسابات)العام والخاص(المتعلقين بنفس السنة.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقريري مراقبي الحسابات وتصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2020 كما وقع عرضهما عليها.

> **تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.**

القرار الثاني

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2020 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 62 من القانون 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جو يلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

> **تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.**

القرار الثالث

بناءا على اقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامّة العادية تخصيص نتيجة سنة 2020 على النّحو التّالي :

الموارد	المبلغ بالدينار
أرباح السنة المالية 2020	*4 500 157,651
النتائج المؤجلة في 31 - 12 - 2019	19 295 088,868
مجموع الأرباح القابلة للتخصيص	**23 795 246,519**
إحتياطات قانونية 5%	1 189 762,326
الصندوق الإجتماعي	400 000,000
النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 0202	**22 205 484,193**

* منها 152,15 دينار يمثل نتيجة لم يقع تخصيصها بعنوان سنوات سابقة

> **تمت المصادقة على هذا القرار بأغلبية الأصوات الحاضرة.**

القرار الرابع

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرئ إبراء تامّا وكاملا وبدون تحفّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2020.

> **تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.**

القرار الخامس

عملا بالفصل التاسع عشر من القانون الأساسي للبنك، تقرر الجلسة العامّة العادية تعيين :
السيد عماد الترك ي ممثلا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عضوا بمجلس الإدارة خلفا للسيد الحبيب التومي وذلك للمدة المتبقية من عضويته والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2020.

> **تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.**

القرار السادس

تقرر الجلسة العامّة العادية:

- تجديد عضوية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمجلس الإدارة الممثل في السيد عماد التركي،
- تسمية السيد كمال الورفلي عضوا بمجلس الإدارة ممثلا للدولة التونسية من وكالة النهوض بالصناعة والتجديد،
- تجديد تسمية السيد يوسف عيداني عضوا مستقلا بمجلس الإدارة لرئاسة لجنة المخاطر،

وذلك لمدة ثلاث سنوات (2021 - 2022 - 2023) والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2023.

> **تمت المصادقة على هذا القرار بأغلبية الأصوات الحاضرة.**

القرار السابع

قررت الجلسة العامة :

1. تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم خلال سنة 0202 بخمسة آلاف (5000) دينار خام لكل عضو بمجلس الإدارة

2. تحديد المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كما يلي:

- منحة بألف (1000)دينار صافية عن كل إجتماع لكل رئيس لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز 6000 دينار صافية في السنة لكل رئيس لجنة،
- منحة بخمسمائة (500)دينار صافية عن كل إجتماع لكل عضو باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز 3000 دينار صافية في السنة لكل عضو.

> **تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.**

القرار الثامن

لمجابهة حاجياته الآنية من الموارد المالية، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في إصدار قرض أو عدة قروض رقاعية بالسوق المحلية في حدود مبلغ جملي لا يتجاوز 50 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2021.
وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطري قة وشروط إصدارها.

> **تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.**

القرار التاسع والأخير

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللّازمة للممثل القانوني للبنك أو من ينوبه ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

> **تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.**

أبرز أحداث سنة 2020

فيفري

مشاركة البنك في صالون ريادة
و EXPO FINANCES

مارس

توقيع اتفاقية
شراكة مع
مؤسسة GINOR

مساهمة البنك بـ 1مليون دينار لفائدة
صندوق 1818 لمجابهة فيروس كورونا

أفريل

توقيع اتفاقية
شراكة مع
وزارة المرأة

مساهمة البنك بـ 250 ألف دينار لفائدة
الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي
UTSS

جوان

الجلسة العامة العادية
لسنة 2019

أوت

توقيع اتفاقية
شراكة مع الاتحاد التونسي للفلاحة
والصيد البحري UTAP

ديسمبر

امضاء اتفاقية
شراكة مع
المندوبية العامة
للتنمية الجهوية
CGDR

امضاء اتفاقية
شراكة مع
شركة نقديات
تونس
SMT

امضاء اتفاقية
شراكة مع
شركة SWIVER

امضاء اتفاقية
شراكة مع
اتحاد التونسيين
المستقلين من أجل
الحرية UTIL